حوليات آداب عين شمس المجلد 51 (عدد يوليو – سبتمبر 2023)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

أثر القوة الاقتصادية الصينية الناشئة على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي: دراسة حالة مبادرة الحزام والطريق: 2013 – 2023

سعيد عبيد الكتبي*

جامعة مؤتة
Saeeduae100@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/06/04
تاريخ قبول البحث: 2021/06/28
تاريخ النشر: 2023/09/30

المستخلص:

هدفَ هذا البحث إلى الكشف عن أثر القوة الاقتصادية الناشئة على العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، في ضوء مبادرة الحزام والطريق التجارية، ولتحقيق أهداف البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج صنع القرار السياسي، ونظرية المصلحة الوطنية.

وقد توصل البحث إلى عدة نتائج كان من أبرزها وجود أهمية عظمى لدول الخليج العربي تمثلت بالموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي يتوسط الشرق الأوسط، الذي بدوره يعمل على ربط القارات الثلاث الآسيوية والإفريقية والأوروبية ببعضها البعض براً وبحراً، بالإضافة إلى أهمية امتلاك الطاقة متمثلة بالنفط والغاز الطبيعي، وأن هذه الأهمية شكلت أحد أهم محددات السياسة الخارجية الأمريكية والصينية تجاه المنطقة. من جانب آخر، أظهر البحث أن سيطرة الولايات المتحدة على بحر الصين الجنوبي أدى إلى الحد من القدرات التجارية للصين وتوسعها في طرقها التجارية البحرية، ما أدى بالجانب الصيني إلى أن ينشئ مبادرة (الحزام والطريق) بالاعتماد على شراكات دولية أهمها الشراكة مع دول الخليج العربي التي تمتلك أحد أهم المواقع الجغرافية علاوة على امتلاكها مصادر الطاقة التي بدورها ستعمل على تنشيط الاقتصاد الصيني وتعمل على زيادة فاعلية التجارة وتحقيق المنافع لكل من الصين ودول الخليج العربي. ونتيجة لذلك فقد قدم البحث عدة سيناريوهات، كان من أهمها بناء علاقات تجارية بينية بين الصين ودول الخليج العربي، وهو ما سيؤدي إلى الحد من الوجود والسيطرة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وتحقيق منافع لكلا الجانبين الصيني والخليجي، وبالتالي سعت الولايات المتحدة لتحقيق توازن بينها وبين الصين ومحاولة تقديم مبادرات اقتصادية أكثر نفعاً لدول الخليج العربي كمحاولة لمنافسة الصين في هذه المنطقة، وهو ما سيؤدي إلى ظهور نظام عالمي جديد قائم على ثنائية القطبية الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، وأن دول الخليج هي محور التنافس بين الجانبين.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة، جمهورية الصين، دول الخليج العربي، بحر الصين، مبادرة الحزام والطريق.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2023.

الفصل الأول: خلفية البحث وأهميتها

أولاً: المقدمة

تُعد منطقة الشرق الأوسط، المنطقة الأكثر أهمية بالنسبة للقوى الكبرى في العالم أجمع، فالمتتبع لمراحل التاريخ المعاصر، يجد أن هذه المنطقة قد اكتسبت أهمية عظمى بالنسبة لكثير من دول العالم الباحثة عن القوة والسيطرة العالمية، وتُعد منطقة الخليج العربي قلب الشرق الأوسط ومحل أهميته والتي تُمثل البوصلة التي تهتدي بها الدول الكبرى بحثاً عن القوة المنشودة بالنسبة لها، فلا زالت التدعيات الدولية على منطقة الخليج العربي حاضرة في الذاكرة، إذ جذبت المنطقة بما تملكه من مزايا جغرافية في البر والبحر التي تسيطر على جزء كبير من التنقلات التجارية العالمية، علاوة على امتلاك المنطقة مصادر الطاقة متمثلة بالنفط والغاز الطبيعي والمعادن وخلاف ذلك من خصائص، جعلت من الخليج العربي متمثلة بدول مجلس التعاون الخليجي الستمنطقة جاذبة للدول الباحثة عن تعظيم قواها المختلفة لا سيما الاقتصادية منها، فلو سلطنا الضوء على العصر الحديث لوجدنا أن التوجه العالمي نحو دول الخليج العربي كان ولا زال حاضراً بقوة،بداية من الجهود البرتغالية للسيطرة على المنطقة مروراً بدول الغرب وعنها كل من بريطانيا وفرنسا وغيرها من تحالفات غربية للسيطرة على منطقة الخليج العربي،وما لبث الأمر إلى أن باتت ملامح الاتحاد السوفيتي تجوب المنطقة المحيطة بالخليج العربي علاوة على محاولاته للتوغل في منطقة الخليج في منافسة حادة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمكنت الأخيرة من بناء علاقات بينية اقتصادية وسياسية وعسكرية وأمنية مع دول الخليج العربي والاستفادة العظمى من مقدرات هذه الدول لسنوات طويلة.

على صعيد آخر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي باتت تمثل القوى الكبرى الأولى منذ سقوط الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، باتت تبسط سيطرتها ونفوذها على كثير من دول العالم، بل وتتحكم بسياساتها الداخلية والخارجية، ومحاولة اتساع دائرة نفوذها ومصالحها الحيوية في كثير من دول العالم، كان من أبرز محطات الولايات المتحدة في مشروعها للسيطرة على العالم، ما تمثل بالسيطرة على بحر الصين الجنوبي والذي يمثل أهمية عظمى بالنسبة للولايات المتحدة ومنافع كثيرة، أمهم هذه المنافع السيطرة على الطرق التجارية البحرية في بحر الصين الجنوبي، علاوة على الحد من اتساع دائرة الصوة العسكرية والاقتصادية الصينية في المنطقة، وبالرغم من ذلك، تمكنت جمهورية الصين من مزاحمة الولايات المتحدة في النفوذ الاقتصادي العالمي، بل أكثر من ذلك بنت لنفسها قوة عسكرية وأمنية واسعة النطاق مكنتها من الوصول إلى مصاف الدول العظام في هذا العالم، وهو ما أدى بالولايات المتحدة لاستخدام الضغط السياسي والاقتصادي على جمهورية الصين والتهديدات التي لوحت بها الولايات المتحدة بين الحين والآخر ضد أي تحرك للصين قد يؤدي بها إلى بسط

سيطرتها على بحر الصين الجنوبي من احتلالها لجزيرة تايوان المتنازع عليها تاريخياً بين الصين نفسها وسكان تايوان الذين لقوا دعماً من الولايات المتحدة لكبح جماح القوة الصينية في المنطقة.

وبالعودة إلى أهمية دول مجلس التعاون الخليجي العربي، فإن جمهورية الصين شأنها شأن القوى العالمية الناشئة، فهي تبحث عن مصدر القوة والنفوذ العالميين، وذلك بالتوجه إلى منطقة الخليج العربي، لبناء علاقات بينية قائمة على أسس اقتصادية من خلال جعل دول الخليج العربي جزأ من مبادرة الحزام والطريق التجارية الدولية التي رفعت الصين شعارها منذ عام 2013م كطرق ومحطات تجارية عالمية تتزعمها جمهورية الصين، وهو ما سيؤدي بإزاحة المنافس الأمريكي عن واجهة الاقتصاد العالمي، ويبدو أن ما تقدمه الصين من شراكات دولية في هذه المبادرة، سيجلب المنافع الاقتصادية للجميع على خلاف السياسة الأمريكية التي حملت على عاتقها تحقيق مصلحتها منفردة دون مشاركة المنافع الاقتصادية مع الجميع، ويبدو أن هذه المبادرة سوف تلاقي استحساناً من جانب دول الخليج العربي، وخصوصاً بعد خذلان الجانب الأمريكي لدول الخليج العربي في خلق التوازن الإقليمي في المنطقة، وعدم القدرة على الحد من خطر القوة الإيرانية الناشئة والتي تهدد الأمن الوطني الخليجي باستمرار، ناهيك عن عدم إيفاء الولايات المتحدة من خلق الأمن والاستقرار في المنطقة وتحديداً في كل من العراق، وسوريا، واليمن اللاتي أصبحن دولاً تجوبها أشكال الإرهاب وتحمل الخطر من على مقربة من الحدود الجغرافية لدول الخليج العربي دون وقف هذا الخطر خلال الشراكة مع الجانب الأمريكي (مصخور، 2019، ص: 3).

وعليه، فإن البحث الحالييناقش أثر القوة الاقتصادية لجمهورية الصين على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، ووضع السيناريوها والاحتمالات المحتملة جراء هذه العلاقات البينية بين الصين ودول الخليج، وأثرها على العلاقات الأمريكية الخليجية.

ثانياً: مشكلة البحث وتساؤلاته

لا شك أن العلاقات الدولية تحمل نوعاً من التعقيد وعدم الوضوح في بينتها، وضبابية في السلوك السياسي وتوجهات صناع القرار السياسي، وهو ما ظهر جلياً خلال الأحداث الأخيرة في بنية العلاقات الدولية لدول الخليج العربي مع القوى الكبرى والناشئة الدولية، وبشكل أكثر وضوح، فإن مشكلة البحث تكمن في وجود فجوة علمية ومعرفية في بنية العلاقات الخليجية الأمريكية، وما مدى تأثرها بدخول منافس عالمي حديث متمثلاً بالقوة الناشئة الصينية ذات الطموح في أن تكون قوى كبرى على حساب الشراكة مع دول الخليج العربي مزاحمة الجانب الأمريكي في هذه المنطقة.وعليه، فإن مشكلة البحث تكمن في التساؤل الرئيس الآتي: ما أثر القوة الاقتصادية الصينية الناشئة على العلاقات الأمريكية الخليجية؟

وينبثق عن التساؤل الرئيسي للبحث، كل من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهمية منطقة دول الخليج العربية وأبرز وأهميتها؟
- ما أبرز محددات السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة وجمهورية الصين تجاه دول الخليج؟
- ما دور بحر الصين الجنوبي في التوجه الصيني لبناء علاقات بينية مع دول الخليج العربي؟
- ما أهمية منطقة الخليج العربي لدعم مبادرة الحزام والطريق الصينية؟
- ماهية التوجه السياسي الأمريكي المحتمل إزاء العلاقات الصينية الخليجية؟
- ما أهم السيناريوهات المحتملة إزاء العلاقات الاقتصادية الصينية الخليجية وأثرها على العلاقات البينية الأمريكية الخليجية؟

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى **الكشف عن أثر القوة الاقتصادية الصينية الناشئة على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي.**

ويندرج تحت هذا الهدف الرئيس كل من الأهداف الفرعية التالية:

- بيان أهمية منطقة دول الخليج العربية وأبرز محددات سياستها الخارجية.
- التعرف على أبرز محددات السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة والصين تجاه دول الخليج.
- الكشف عن دور بحر الصين الجنوبي في توجه الصين لبناء علاقات مع دول الخليج العربي.
- بيان مدى أهمية منطقة الخليج العربي لدعم مبادرة الحزام والطريق الصينية.
- تسليط الضوء على التوجه السياسي الأمريكي المحتمل إزاء العلاقات الصينية الخليجية.
- التوصل إلى أهم السيناريوهات المحتملة إزاء العلاقات الاقتصادية الصينية الخليجية وأثرها على العلاقات البينية الأمريكية الخليجية.

رابعاً: أهمية البحث

تنقسم أهمية البحث إلى قسمين على النحو التالي:

الأهملية العلمية للبحث: تظهر أهمية البحث العلمية من أهمية الموضوع نفسه، إذ أن ظهور قوى عالمية ناشئة من شأنها التأثير على ميزان القوى العالمية، واتجاهات السياسات الخارجية وكذلك العلاقات الدولية وخصوصاً علاقات الدول الكبرى مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي، إذ أن هناك عدم يقين في ما ستتوقف عليه العلاقات السياسية المستقبلية لدول الخليج العربي وماهية سياسة الولايات المتحدة إزاء العلاقات الاقتصادية

الحديثة بين الصين ودول الخليج العربي، وبشكل أكثر وضوح، فإن أهمية البحث العلمية تكمن في إنشاء المادة والمحتوى العلمي الذي يعمل على إزالة الفجوة المعرفية حول العلاقات الدولية الحديثة لدول الخليج العربي مع كل من الصين والولايات المتحدة، وتأثير العامل الاقتصادي في بنية تلك العلاقات.

الأهمية العملية للبحث: وتظهر أهمية البحث العملية من خلال من خلال الوقوف على أهم الأحداث الحالية ومحاولة الكشف عن الأحداث المستقبلية في العلاقات الدولية لكل من دول الخليج العربي من جهة وكل من جمهورية الصين والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، وذلك بالاعتماد على المناهج العلمية والبحثية ذات الصلة وتحليل كافة الأحداث في تلك العلاقات ودور العامل الاقتصادي فيها وفقاً لمجريات البحث الحالي، وهو ما سيؤدي إلى حل مشكلة البحث والإجابة على تساؤلاتها والوصول إلى نتائج البحث التي تبين صراحةً أثر القوة الاقتصادية الصينية الناشئة على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، من خلال تسليط الضوء على دور العامل الاقتصادي فيها متمثلاً بمبادرة الحزام والطريق الصينية.

خامساً: منهجية البحث

يستندالبحث الحالي إلى التكامل المنهج المتمثل بكل مما يلي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج الذي يوفر فرصة الاعتماد على الأدب المنشور والدراسات السابقة، جنباً إلى جنب مع الأحداث الحالية وإمكانية تحليلها جميعاً تحليلاً منطقياً يفضي للوصول إلى إجابات حقيقية تفيد في الوقوف على مدى وجود أثر للقوة الاقتصادية الصينية الناشئة على العلاقات الأمريكية الخليجية من خلال مبادرة الحزام والطريق الصينية وذلك بالاعتماد على وصف مشكلة البحث وتحليلها من خلال البيانات الرئيسية للبحث.
- **منهج صنع القرار السياسي:** يوفر منهج صنع القرار السياسي إمكانية دراسة السلوك السياسي للنظم السياسية المعاصرة واتجاهاتها ومقوماتها ومحدداتها كذلك للكشف عن مسارات علاقات الدول الخارجية وما يمكن أن يؤثر بتلك العلاقات من مؤثرات خارجية أهمها المؤثر الاقتصادي وهو المؤثر الذي بموجبه تبنى توجهات السياسات الخارجية والعلاقات الدولية العالمية.
- **منهج أو نظرية المصلحة الوطنية:** من شأن منهج أو نظرية المصلحة الدولية أن تزيل الغموض الذي يعتري العلاقات بين دول الخليج من جهة، وكل من الولايات المتحدة والصين من جهة أخرى، وذلك وفقاً لما تقتضيه المصلحة الوطنية لدول الخليج العربي، إذ أن المصلحة العليا الوطنية لهذه الدول والقائمة على المصالح الحقيقية أهمها المصالح الاقتصادية تُمثل المؤشر الحقيقي لوجهة واتجاهات العلاقات الخليجية مع دول العالم عموماً ودول البحث تحديداً، ولعل المصلحة الوطنية في هذا الصدد ما يتمثل بالمشاركة بمبادرة الحزام والطريق الصينية.

سادساً: المفاهيم الإجرائية للبحث

- **العلاقات الدولية:** تُعرف العلاقات الدولية إجرائياً على أنها: العلاقات الدبلوماسية القائمة على أسس المصالح الوطنية لكل من دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين، حيث أن مصالح كل من هذه الأطراف يُعد المحرك الرئيس لبنية العلاقات فيما بين هذه الدول.
- **دول مجلس التعاون الخليجي العربي:** هي مجموعة الدول التي يضمها مجلس التعاون الخليجي العربي ممثلة بكل من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ومملكة البحرين، ودولة الكويت، والتي يجمعها صلات مباشرة أهمها التاريخ، والعرق، والدين، واللغة، وصلة القرابة، والمصالح المشتركة في مختلف الأنشطة والمجالات، والتي جميعها جعلت من هذه الدول كياناً واحداً عُرف باسم الخليج العربي.
- **مبادرة الحزام والطريق:** وهي عبارة عن طريق تجاري دولي تنشأه جمهورية الصين على غرار طريق الحرير التجاري التاريخي، والذي ترغب الصين من خلاله ربط تجارتها الدولية براً وبحراً مع كل من قارتي آسيا وإفريقيا، ومنها إلى أوروبا وللعالم أجمع كي تشكل لنفسها نفوذ اقتصادي عالمي يمكنها من تولي مكانة متقدمة في سلم ترتيب القوى الكبرى العالمية.

الدراسات السابقة

تم الاطلاع على الدراسات ذات الصلة وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه الدراسات:

دراسة Mackle (2021) بعنوان: The US-China Economic Relationship (العلاقات الاقتصادية الأمريكية الصينية). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقات الاقتصادية الأمريكية الصينية منذ عام 2017 حتى عام 2021م، وبيان أبرز أشكال السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العلاقات الاقتصادية مع الصين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول لنتائج الدراسة، حيث تمثلت نتائج الدراسة في أن الولايات المتحدة تسعى للاستفادة القصوى من شراكتها الاقتصادية مع الصين، ومحاولة احتكار هذه الاستفادة لنفسها، جنباً إلى جنب مع فرض الرئيس الأمريكي السابق ترامب لسياسات تقيد الاقتصاد الصيني من التحرك بحرية، ومحاولة زيادة الصادرات الأمريكية للصين وتقليل حجم الاستيراد من الصين لخلق توازن اقتصادي في التبادل الاقتصادي بينهما إلّا أن ذلك لم يفلح نتيجة اعتماد الولايات المتحدة بشكل كبير على الواردات الصينية لتحريك عجلة الاقتصاد والصناعات الأمريكية، وأثبتت الصين تفوقها اقتصادياً على الولايات المتحدة وهو ما أدى بالسياسة الأمريكية للبحث عن السبل الكفيلة لكبح جماح الاقتصاد الصيني مستقبلاً.

دراسة ياغي (2021) بعنوان: مراجعة الشركاء: موقع دول الخليج في توجهات بايدن الخارجية.هدفت هذه الدراسة إلى للكشف عن الاتجاهات الخارجية في السياسة الخارجية الأمريكية في زمن الرئيس الأمريكي بايدن وخصوصاً تجاه دول الخليج العربي، وما إمكانية بناء شراكات استراتيجية جديدة مع هذه الدول التي تمثل ميزة للحكومات الأمريكية المتعاقبة لبناء قواها ونفوذها في مختلف الأنشطة لا سيما الاقتصادي منها، ووفقاً لذلك، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وانتهت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها أن الجانب الأمريكي يسعى لبناء شراكات استراتيجية مع الجانب الخليجي لمعرفته التامة مدى أهمية وثقل دول الخليج العربي وما تملكه من عناصر القوة والفنوذ متمثلاً في موقعها الجغرافي وما تملكه من طاقة نفطية وغاز طبيعي تمكن الولايات المتحدة من زيادة نفوذها وقوتها الاقتصادية والطاقوية العالمية، فالولايات المتحدة لا يمكنها التخلي عن الجانب الخليجي بسهولة وتسعى جاهدةً في ظل حكومة الرئيس الأمريكي بايدن إلى تقوية روابط العلاقات البينية بينها وبين دول الخليج العربي ومحاولة إقصاء أي قوة عالمية ناشئة عن هذه المنطقة والافنراد في تعظيم مصالحها الحيوية في منطقة الخليج العربي.

دراسة **Cook (2021) بعنوان: Major Power Rivalry in the Middle East (تنافس القوى العظمى في الشرق الأوسط).** هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التنافس الجاري بين القوى الكبرى على الشرق الأوسط بشكل عام، لا سيما في المناطق التي تُمثل مصدراً من مصادر الطاقة والقوة والنفوذ العالمي متمثلة بمنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص لما تحمله المنطقة من مزايا ومصادر القوة التي تبحث عنها القوى الكبرى، والكشف عن دور تلك القوى في السيطرة على الاضطرابات الحاصلة في الشرق الأوسط وتهدئة الأجواء الصراعية ليتسنى لهذه القوى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية تحديداً في الشرق الأوسط وشراكاتها التجارية والاقتصادية مع دول الخليج العربي، ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى أن القوى الكبرى تسعى إلى تهدئة الصراعات في الشرق الأوسط لا إلى إنهائها، ذلك أن إنهاء هذه الصراعات ستؤدي إلى إعادة النظر مع علاقات دول الخليج العربي تحديداً مع القوى الكبرى في حال انتهاء التهديدات المحتملة جراء مظاهر الصراع وبالتالي إنهاء التعاون العسكري والأمني من جانب القوى الكبرى وهو ما سينهي آمال هذه القوى في تحقيق مصالحها في المنطقة، وخصوصاً في ظل وجود قوى ناشئة تمثلت بالقوة العسكرية الروسية، والقوة الاقتصادية الصينية اللاتي ربما تحل كل منهما بدلاً من الوجود الأمريكي في المنطقة عموماً وفي الخليج العربي تحديداً.

دراسة دودين (2020) بعنوان: العلاقات الصينية الأمريكية ما بين الحرب التجارية وفايروس كورونا.هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية في ظل التنافس التجاري بين

الطرفين، وخصوصاً خلال فترة انتشار جائحة كورونا، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أبرزها أن الولايات المتحدة تسعى جاهدةً إلى إيقاف المد التجاري والاقتصادي الصيني أو الحد منه على أقل تقدير، وجاءت جائحة كورونا كمبرر للولايات المتحدة لتتهم الصين بنشر هذا الفيروس وبالتالي إقامة عقوبات مختلفة على الصين منها العقوبات الاقتصادية، في الوقت الذي لا تزال فيه الولايات المتحدة تفتح قنواتها الاقتصادية مع الصين، وهو ما يشير إلى إرادة الولايات المتحدة من احتكار الواردات الصينية للولايات المتحدة فقط وتقييد الاقتصاد الصيني بالسياسات الأمريكية، وجعلها دولة تابعة للسياسة الأمريكية جنباً إلى جنب مع سيطرة الولايات المتحدة على كثير من الاقتصادات العالمية وشراكتها فيها كالاقتصادات الطاقوية في دول الخليج العربي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

يناقش الفصل الثاني من الدراسة الحالية مفهوم دول الخليج العربي وأهميتها، ودراسة محددات السياسيتين الخارجيتين الأمريكية والصينية تجاه دول الخليج العربي، وتسليط الضوء على مبادرة الحزام والطريق كمكون رئيس لإنشاء علاقات استراتيجية بينية بين الصين ودول الخليج العربي، ووضع الاحتمالات المستقبلية إزاء القوة الاقتصادية الناشئة من خلال هذه المبادرة وأثرها على العلاقات الأمريكية الخليجية، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسة الخارجية لدول الخليج العربي:

يناقش المبحث الأول من هذا البحث ماهية منطقة الخليج العربي متمثلة بدولها الست وأهمية هذه المنطقة وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ماهية منطقة الخليج العربي

تعتبر منطقة الخليج العربي المنطقة الأكثر حضوراً وأهمية في الشرق الأوسط والذي بدوره يشكل أهمية استراتيجية تتمثل بربط هذه المنطقة للقارات الثلاث الآوروبية والآسيوية والإفريقية، ويتمثل الخليج العربي بدول مجلس التعاون الخليجي العربي متمثلة بالمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، وكل من دولة قطر ومملكة البحرية ودولة الكويت، هذه الدول الست هي التي تكوّن منطقة الخليج العربي بمفهومها الحديث، بالرغم من أن كل من اليمن والعراق تعتبر كل منهما امتداداً طبيعياً للخليج العربي إلّا أن هذه الدول هي التي تشكل مجلس التعاون الخليجي العربي وتُعرف باسم منطقة الخليج العربي، كما ترتبط منطقة الخليج العربي ببلاد الشام من جهة الأردن ذات الحدود الجغرافية مع المملكة العربية السعودية، كما أن هذه المنطقة تعتبر امتداداً للمحيط العربي الموسع لجهة الشرق، وهي أيضاً امتداداً طبيعياً للمحيط الهندي من قبل مضيق هرمز أحد أهم المضائق المائية العالمية (القطب، 1987، ص: 708).

من جانب آخر، فقد عرف المهري منطقة الخليج العربي على أنها: "مجموعة الدول المطلة على سواحل الخليج العربي وهي كل من إيران، والعراق، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان" (المهري، 2010، ص: 23).

وفقاً لما تقدم، فقد أمكن القول بأن منطقة الخليج العربي هي الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي العربي والتي تطل على بحر العرب أو ما يُعرب بالخليج العربي، وهي الدول الست الأعضاء في هذا المجلس، والتي تتقارب جغرافياً وتاريخياً ودينياً وقبلياً، وتشترك بشكل واسع النطاق بسياسات مختلفة منها الاقتصادية، والعسكرية، والأمنية، والطاقوية، والرياضية والثقافية.

المطلب الثاني: أهمية منطقة الخليج العربي ممثلة بدول مجلس التعاون الخليجي

إنه وفيما يتعلق بأهمية منطقة الخليج العربي، فهي تظهر بشكل جلي من خلال من خلال عدة محاور رئيسية تظهر بشكل ملحوظ مدى أهمية منطقة الخليج العربي التي جعلت من المنطقة منطقة جاذبة للقوى العالمية إما للسيطرة عليها أو لبناء علاقات بينية قائمة على شراكات استراتيجية، وعليه، فإن أهمية منطقة الخليج العربي إنما تكمن في النقاط الرئيسية الآتية:

الأهمية الجغرافية لمنطقة الخليج العربي: تظهر أهمية منطقة الخليج الجغرافية من منطلق أنها تتوسط الشرق الأوسط وهو محور الاهتمام العالمي ككل، لكونه نقطة التقاء القارات الثلاث الآوروبية والآسيوية والإفريقية، ونقطة التقاء الكثير من الحضارات عبر التاريخ، وهو ما جعل من المنطقة نقطة اتصال تجاري عبر مراحل التاريخ المختلفة، وإلى يومنا هذا تعتبر منطقة الشرق الأوسط، متمثلة بمنطقة الخليج العربي منطقة جغرافية متميزة تظهر أهميتها من كونها مجالاً حيوياً تلتقي فيه مسارات التجارة العالمية البرية والبحرية (صادق، 2014، ص: 9).

وما أضفى على المنطقة أهميتها الجغرافية هو ظهور الإسلام فيها حيث أصبحت المنطقة منطقة جاذبة لجميع مسلمي العالم، جنباً إلى جنب مع تطوير المنطقة اقتصادياً في مختلف الخلافات الإسلامية الأولى، ولعل أبرز من قام بتطوير المنطقة اقتصادياً هو الخليفة العباسي هارون الرشيد، الذي نشط التجارة البرية والبحرية من خلال ربط التجارة الإسلامية عبر المحيط الهندي للتجارة القادمة من الصين والهند للخليج العربي مروراً عبر البلاد العربية الإسلامية ومنها إلى كل من أوروبا وروسيا، وهو ما أدى إلى زيادة أهمية المنطقة الجغرافية وتطويرها باستمرار، وجعلها محطة التقاء الكثير من الشعوب والحضارات التي قصدت هذه المنطقة لغرض التجارة وطلب العلم أيضاً علاوة على أهمية شواطئها التجارية وطرقها التجارية التي ربطت بين المنطقة ومحيطها الجغرافي الموسع باستمرار (حرزلي، 2020، ص: 2-7).

الأهمية الاقتصادية والاستهلاكية: تعتبر دول الخليج العربي من أبرز الدول ذات الاقتصادات التي تتسم بالقوة فيما يتعلق بامتلاكها لمخزون هائل من النفط والغاز الطبيعي الذي أدى إلى أن تعتمد هذه الدول على هذين المصدرين في اقتصاداتها بنسبة (90%) بحسب منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization)، وهو ما يستدعي أن تتجه هذه الدول إلى مبادلة الإنتاج من النفط والغاز الطبيعي بكثير من الصناعات والمنتجات العالمية وفق شراكات تجارية وعلاقات اقتصادية وصناعية بينية بينها وبين دول العالم بشكل عام، وهو ما يجعلها دولاً اقتصادية لما تمتلكه من إنتاج وتصدير للطاقة للعالم، ولما تستهلكه من منتجات وصناعات عالمية مختلفة، من هنا باتت منطقة الخليج العربي تمثل أهمية ملحوظة في كونها أحد دعائم الاقتصادات العالمية التي تسعى للاستفادة من مصادر الطاقة وأن تجد سوقاً استهلاكياً لمنتجاتها وصناعاتها كدول الخليج العربي (World Trade Organization, 2023).

أهمية امتلاك الطاقة (النفط والغاز الطبيعي): إن ما يميز دول منطقة الخليج العربي، امتلاكها لأحد أكبر مخزونات الطاقة العالمية متمثلاً بالنفط والغاز الطبيعي، وهو المقوم الأول والأهم في اقتصاد دول الخليج العربي، وهو الأساس الجاذب للقوى الكبرى لبناء شراكات طاقوية واستراتيجية مع دول الخليج العربي لاعتماد القوى الكبرى في بناء قوتها الصناعية والاقتصادية والعسكرية على الطاقات المتاحة والمتوفرة في الخليج العربي، وهو إذن ما جعل هذه المنطقة أحد أهم المناطق في العالم ووجهة القوى الكبرى التي اهتمت بشكل واسع النطاق بهذه المنطقة، ويبين مكتب الإحصاء الأمريكي مدى أهمية دول الخليج العربي لوجود عدة دول خليجية عربية تصنف وفق أكثر عشر دول في العالم منتجة للنفط في عام 2022 والذي ظهر وفق آخر تصنيف في عام 2023م كما هو مبين في الجدول أدناه (The current US Census Bureau world population, 2023):

الجدول رقم (1): قائمة أكثر عشر دول منتجة للنفط يومياً في عام 2023م

التسلسل	الدولة	الإنتاج اليومي/ برميل يومياً
1	الولايات المتحدة الأمريكية	11,567,000
2	روسيا	10,503,000
3	المملكة العربية السعودية	10,225,000
4	كندا	4,656,000
5	العراق	3,969,000

6	الصين	3,969,000
7	الإمارات العربية المتحدة	2,954,000
8	البرازيل	2,852,000
9	الكويت	2,610,000
10	إيران	2,546,000
المجموع		**55,851,000**

وفقاً لمعطيات الجدول أعلاه، نجد أن هناك ثلاثة دول من دول الخليج العربي تعتبر من أكثر دول العالم إنتاجاً للنفط، علاوة على وجود دول خليجية أخرى تتمثل في كل من جمهورية إيران والعراق أيضاً، وهو ما يقودنا للقول بوجود أهمية عظمى على مستوى امتلاك الطاقة النفطية لدول الخليج العربي تحديداً وهو ما يعادل ربع إنتاج النفط في العالم أجمع بحسب مكتب الإحصاء الأمريكي سالف الذكر، وهو أحد أهم المؤشرات الجاذبة للقوى الكبرى للاستفادة من طاقة النفط لزيادة قواها ومكانتها العالمية.

وأما فيما يتعلق بالعنصر الثاني من عناصر الطاقة، متمثلاً بالغاز الطبيعي، فإن الجدول التالي يعرض أكثر عشرة دول إنتاجاً للغاز الطبيعي سنوياً، ومن بينها دولتين من دول الخليج العربي بحسب الموقع العالمي (INN) للنفط والغاز الطبيعي لسنة 2023 وبحسب البيانات الإحصائية التي أخذت في الربع الأول من عام 2023 عن سنة 2022، كما يلي(INN: OIL AND GAS, 2023):

الجدول رقم (2): قائمة أكثر عشر دول امتلاكاً للغاز الطبيعي لسنة 2023م

التسلسل	الدولة	بالمليار متر مكعب
1	الولايات المتحدة الأمريكية	934
2	روسيا	701.7
3	إيران	256.7
4	الصين	209.2
5	قطر	177
6	كندا	172.3
7	أستراليا	147.2
8	المملكة العربية السعودية	117.3
9	النرويج	114.3
10	الجزائر	100.8
المجموع		**2930.5**

ما تجدر الإشارة إليه، وجود تغيير في سلم ترتيب الدول المنتجة للغاز الطبيعي منذ العالم الماضيبسبب خفض روسيا لإنتاج الغاز وتصديره لأوروبا رداً على عقوبات المجتمع الدولي جراء الحرب مع أوكرانيا، وهو ما أدى إلى سعي الولايات المتحدة إلى زيادة إنتائجها من الغاز الطبيعي لتغطية ذلك النقص،وبالتالي تغيير ترتيب الدول المنتجة للغاز الطبيعي وتصدر الولايات المتحدة كأكبر دولة منتجة ومصدرة للغاز الطبيعي.

والجدير بالذكر أن هناك العديد من المزايا التي تعكس أهمية هذه المنطقة من العالم، إلّا أننا نكتفي ما تم طرحه لما له من أهمية في توجه القوى الكبرى لمنطقة الخليج العربي وخصوصاً الولايات المتحدة التي تمثل القوة الأولى عالمياً، علاوة على أحد أبرز المنافسين لهذه القوة متمثلاً بجمهورية الصين.

المبحث الثاني: المحددات السياسية الداخلية والخارجية الأمريكية والصينية تجاه دول الخليج العربي

يناقش المبحث الراهن المحددات السياسية لكل من الولايات المتحدة والصينتجاه دول الخليج العربي والتي أدت إلى تشكيل وتوجيه سياستهما الخارجية تجاه هذه المنطقة كما هو مبين في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: المحددات السياسية الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول الخليج العربي

هناك عدة محددات للسياسة الخارجية الأمريكية لسعيها لتحقيق علاقات وشراكات بينية بينها وبين دول الخليج العربي للثبات والصعود باستمرار إلى منصات القوى العالمية الأكثر برزواً، وتتمثل تلك المحددات بالمحددات الداخلية وكذلك الخارجية لسياستها الخارجية تجاه دول الخليج وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: محدد الموقع الجيوستراتيجي: تظهر أهمية الموقع الجيوستراتيجي لمنطقة الخليج العربي من أهمية الموقع الجغرافي نفسه، حيث تتوسط دول الخليج العربي منطقة الشرق الأوسط ككل، والتي بدورها تتوسط العالم بشكل عام، فهي بذلك نقطة التقاء وتواصل المحيط الجغرافي الموسع والقارات الثلاث من حولها براً وبحراً، وهو ما يضفي على المنطقة أهمية تواصل العالم ككل علاوة على الأهمية التجارية لهذا الموقع من حيث كونه ممراً حقيقياً للتجارة العالمية ذو فروع عدة، أحد أهم هذه الفروع هو مضيق هرمز المائي الذي يسيطر على نحو (33%) من نقل التجارة والطاقة العالمية (البستكي، 2003، ص: 31)، وقد أشار سابقاً مستشار الأمن القومي روبرت مكفارلن (Robert McFarlane) للرئيس الأمريكي الأسبق رونالند ريغن (Ronald Reagan) (1981 – 1989) إلى أن "الخليج العربي هو المفتاح الذي لا يمكن أن تستتغني عنه الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية وحماية كيانها الدولي ولا يمكن لأي منافس دولي بالإشارة للاتحاد السوفيتي إلى بسط هيمنته على العالم" (تاكو، 1981، ص: 19). وأن منطقة الخليج العربي وفقاً لموقعها الجيوستراتيجي تمثل محدداً بارزاً في

صناعة وصياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي ككل، جنباً إلى جنب مع معرفة الولايات المتحدة التامة مدى أهمية هذه المنطقة لأي قوى كبرى منافسة لها في سيطرتها على النظام العالمي ككل.

ثانياً: محدد الطاقة والاقتصاد: إن من أهم وأبرز محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي ما يتمثل بمحدد الطاقة متمثلة بكل من النفط والغاز الطبيعي،حيث أن نحو (25%) من استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد بشكل رئيس على النفط المتأتي من دول الخليج العربي، إذ أصبح النفط في المقام الأول المحدد الرئيس لوجهة وبناء السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ككل وفي دول الخليج على وجه الخصوص (الشمري، 2013، ص: 16).علاوة على ما تقدم، فإن دول الخليج العربي أيضاً جنباً إلى جنب مع جمهورية إيران تمتلك نحو (40%) من مخزون الغاز الطبيعي في العالم، مما أدى ذلك إلى زيادة أهمية منطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة وأدى إلى التثبت من جعل الطاقة ممثلة بالغاز الطبيعي والنفط من أهم محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج (شيخاوي، 2021، ص: 195).

وأما على صعيد المحدد الاقتصادي، فقد أكدت منظمة التجارة العالمية، أنه وبالرغم من تدني مستويات التبادل التجاري بين دول العالم عموماً في السنوات القليلة الماضية، نتيجة انتشار جائحة كورونا، جنباً إلى جنب مع التوترات والحرب بين روسيا وأوكرانيا، إلّا أن التبادل التجاري والاقتصادي بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي أحدث زيادة ملحوظة بنسبة (1.6%) سنوياً في العامين 2021 و2022، لكون أن دول الخليج العربي تمثل قاعدة استهلاكية واسعة النطاق للمنتجات الأمريكية وهو ما رفع مستوى الأهمية الاقتصادية والاستهلاكية لدول الخليج العربي في تحديد وتوجيه سياسة الولايات المتحدة نحو هذه المنطقة بشكل ملحوظ (World Trade Organization, 2023).

المطلب الأول: المحددات السياسية الداخلية والخارجية لجمهورية الصين تجاه دول الخليج العربي

لم تكن محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الخليج العربي أقل منه فيما يتعلق بمحددات الجانب الصيني تجاه المنطقة ذاتها، حيث يُعد الموقع الجغرافي والجيوستراتيجي وكذلك محددات الطاقة أحد أهم محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الخليج العربي، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: الطاقة كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الخليج العربي: تدرك جمهورية الصين تماماً مدى أهمية مخزون الطاقة الذي تمتلكه دول الخليج العربي في تعظيم قواها الطاقوية وامتلاك أحد أهم مصادر القوة في العالم ممثلاً بالنفط والغاز الطبيعي الذي يدخل في مختلف الصناعات وتسيير مختلف الأنشطة والمجالات الحيوية في العالم أجمع، ويبين الجدول التالي ما تمتلكه دول الخليج العربي من مخزون نفطي ونسبته إلى المخزون النفطي

العالمي بحسب المجلة الأمريكية للنفط والغاز بحسب إصدار سنة 2022 (Oil & Gas Journal–USA, 2023):

الجدول رقم (2): قائمة أكثر عشر دول امتلاكاًللغازالطبيعيلسنة 2023م

الدولة	المخزون النفطي بالمليار برميل	نسبة المخزون النفطي إلى الحجم الكلي للمخزون النفطي العالمي
المملكة العربية السعودية	266.5	0.154
الكويت	101.5	0.059
الإمارات العربية المتحدة	97.8	0.056
دولة قطر	25.2	0.015
سلطنة عُمان	5.37	0.003
مملكة البحرين	0.100	0.00006
المجموع	**4.96.47**	**0.287**

وفقاً للجدول أعلاه، نجد أن دول الخليج العربي تمتلك نسبة (28.7%) من مخزون النفط العالمي، وهو بذلك يشكل ميزة عظمى لهذه المنطقة ومحدداً رئيسياً لصنع السياسة الخارجية الصينية تجاه هذه المنطقة، لمحاولة زيادة قوتها الاقتصادية والصناعية والعسكرية في المقام الأول، فلم تكن السياسة الصينية بمنأى عن أهمية هذه المنطقة وما تملكه من مخزون نفطي يحقق لها متطلباتها الرئيسية في امتلاك هذه الطاقة أو مشاركتها مع هذه الدول، جنباً إلى جنب مع محاولة إزاحة المنافس الأمريكي عن المنطقة وحرمانه من هذه المزايا، وفي هذا الصدد إذا ما أشرنا إلى ما تملكه كافة دول الخليج بما في ذلك العراق وإيران، فنجد أن المنطقة تمتلك نسبة (37%) من مخزون النفط العالمي، بحسب المجلة الأمريكية للنفط والغاز الطبيعي، وفي الوقت الذي تتقارب فيه كل من العراق وإيران وكذلك روسيا من العلاقات الصينية الأكثر متانة في السنوات القليلة الماضية علاوة ما تملكه الصين من مخزون نفطي ومن الغاز الطبيعي، فإن ذلك يعني انخراط الصيين بشراكة ما يفوق نصف المخزون النفطي العالمي، مع سعي الجانب الصيني إلى إنهاء الوجود والشراكة الأمريكية في الخليج العربي ككل، وهو ما أدى إلى جعل مصدر الطاقة محدداً بارزاً في صنع السياسة الخارجية الصينية في منطقة الخليج العربي.

ثانياً: المحدد الجيوستراتيجي للصين تجاه منطقة الخليج العربي: يعتبر العامل الجيوستراتيجي لدول الخليج العربي أحد أهم ما يمكن أن تبحث عنه جمهورية الصين للخروج من العزلة النسبية والقيود على خطوطها التجارية البرية والبحرية جراء سيطرة الولايات المتحدة على بحر الصين الجنوبي الذي يُعد أهم منفس للتجارة

الصينية وخصوصاً خلال بنية العلاقات الأمريكية مع تايوان الذي شكل عائقاً أمام التوسع التجاري البحري الصيني لكثير من السنوات وخلق تهديد محتمل على الدوام من قبل القوات الأمريكية من على مقربة من شواطئ الصين في بحر الصين الجنوبي، لذا فكان من الضروري أن تقوم الصين بالتوجه إلى منافذ تجارية أخرى تجعلها قادرة على الخروج إلى التجارة البحرية ومحاولة غزو العالم تجارياً من خلال هذه المنافذ، فكان أحد أهم الخيارات وأبرزها هو التوجه إلى المنقطة الجغرافية الخليجية كنقطة انطلاق للتجارة البحرية إلى العالم، وكذلك الخطوط التجارية البرية أيضاً للوصول إلى القارات الثلاث الآسيوية الشرقية والإفريقية والآوروبية، من منطلق أهمية منطقة الخليج العربي التي تتوسط هذه القارات الثلاث، من هنا كان من المهم بالنسبة للجانب الصيني أن يبني سياسته الخارجية وفق محدد العامل الجيوستراتيجي والجغرافي الخليجي في بنية العلاقات مع دول الخليج العربي (مصخور، 2019، ص: 3).

المبحث الثالث: دور بحر الصين الجنوبي ومبادرة الحزام والطريق في التوجه الصيني للخليج العربي

يناقش المبحث الراهن دور بحصر الصين ومبادرة الحزام والطريق التجارية الصينية في توجه السياسة الخارجية الصينية نحو بنية العلاقات مع الخليج العربي، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الدور الأمريكي في معضلة بحر الصين الجنوبي والتوجه الصيني لبنية العلاقات مع الخليج العربي

يقع بحر الصين الجنوبي في على شواطئ المحيط الهادي وعلى مقربة من مقاطعات تايوان وقوانغدريغ وقوانغشي (قوانغ، 1987، ص: 2)، إذ تدعي الصين ملكيتها التاريخية على بحر الصين الجنوبي ككل، بما في ذلك المقاطعات آنفة الذكر، وبالرغم من حكم الصين لهذه المنطقة وللبحر الجنوبي في مراحل مختلفة من التاريخ إلّا أن محكمة لاهاي حكمت بعدم أحقية الصين في بحر الصين الجنوبي بما في ذلك المقاطعات في هذا البحر (دندن، 2019، ص: 1)، وتسعى الولايات المتحدة إلى تقوية علاقاتها مع الدول الكامنة في بحر الصين الجنوبي بما في ذلك كل من ماليزيا وإندونيسيا للسيطرة على هذا البحر بالكامل علاوة على وضع قواعدها العسكرية بمساعدة كل من اليابان وكوريا الشمالية ضد أي تهديد محتمل من قبل الصين للسيطرة على الجزر في هذا البحر وخصوصاً تايوان وبالتالي إمكانية السيطرة على بحر الصين الجنوبي بالكامل مما يؤدي إلى سيطرة الصين على الممرات التجارية البحرية فيه، وبالتالي الحد من أي حرية تجارية للصين في هذا البحر والذي بدوره يشكل ارتباطاً للتجارة العالمية بين شرق آسيا والأمريكيتين (زكرياء، 2013، ص: 58، 59).

من جانب آخر، ترى بعض الاتجاهات السياسية الأمريكية أن جمهورية الصين باتت تمتلك مصادر القوة الاقتصادية التي ستمكنها مستقبلاً من أن تكون قطباً جديداً يقارع القوة الأمريكية على الصعيد الاقتصادي في

المقام الأول، وأن بحر الصين يمثل لجمهورية الصين أحد المنافذ والسبل الكفيلة في تحقيق الصين أهدافها النهضوية ومعبرها لبناء قوتها الاقتصادية والعسكرية، وبالتالي إعادة المشهد العالمي إلى الحرب الباردة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما دفع صناع القرار السياسي للسعي للحد من النمو الاقتصادي والعسكري الصيني باستمرار، وكانت أولى تلك الوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة هو السيطرة على ممر تايوان ببحر اليصن الجنوبي وبالتالي السيطرة على أهم معبر للتجارة البحرية الصينية في المنطقة، أضف إلى ذلك، إجراء شراكات عسكرية أمريكية هددت بها الأمن الوطني الصيني في مراحل مختلفة من التاريخ المعاصر، لئلا تسول للصين نفسها بأي إجراء عسكري كاحتلال تايوان مثلاً، وهو ما يعرقل المصالح الأمريكية في المنطقة، ويُخرج الصين من دائرة السيطرة النسبية على قواها الاقتصادية (براهم، 2022، ص: 25، 26).

المطلب الثاني: ماهية مبادرة الحزام والطريق

ووفقاً لما تقدم في المطلب السابق، فإن هدف الولايات المتحدة في التواجد ببحر الصين، يتمثل أولاً بكبح جماح القوة الاقتصادية الصينية الناشئة، ومنعها من تكوين ممرات تجارية بحرية كما هو الحال بوجود قصور بممرات البرية التجارية إلى العالم، لذا فقد توجهت الصين إلى بناء شراكات استراتيجية عالمية وخصوصاً في محيطها الجغرافي الموسع ومحاولة الوصول إلى أحد أهم المواقع الجغرافية التي توفر لها منافذاً تجارية حقيقية وذات قدرة على غزو الأسواق العالمية براً وبحراً، وكانت أحد أهم تلك المناطق هي منطقة الخليج العربي التي لا تُعد منطقة اقتصادية وطاقوية بارزة في العالم، وإنما تمتلك الموقع الجغرافي الذي يُعد الأكثر أهمية في العالم أيضاً ويوفر للصين كافة متطلباتها في تنفيذ مشاريعها التجارية من خلال ما سمي بمبادرة الحزام والطريق.

وتعتبر مبادرة الحزام والطريق هي من أهم المبادرات التجارية الصينية، والتي جاءت على غرار طريق الحرير التجاري التاريخي الذي كان يربط الصين تجارياً بالعالم أجمع، حيث أطلقت الصين شعارات لإعادة بناء هذا الطريق تحت مسمى طريق واحد وحزام واحد أو مبادرة الحزام والطريق، والتي من خلالها يمكن أن ترتبط الصين بطرق تجارية بحرية وبرية مع مختلف أرجاء قارة آسيا، ومنها إلى كل من قارتي إفريقيا وأوروبا (صلاح، 2018، ص: 2-4)، ويبين الشكل التالي خارطة مبادرة الحزام والطريق:

الشكل رقم (1): خارطة مبادرة الحزام والطريق

يتضح من الشكل أعلاه، أن مبادرة الحزام والطريق الصينية التجارية، ستعتمد على كثير من دول الجوار الجغرافي والجوار الموسع كذلك، ويبدو أن من أهم محطات هذه الطريق هي إيران ومنها إلى العراق ثم إلى أوروبا عبر تركيا، وأما الجانب الآخر من المبادرة فيستخدم منطقة الخليج العربي ومنها إلى بلاد الشام وعبر البحر الأحمر إلى أوروبا، وأيضاً من بلاد الخليج العربي باتجاه إفريقيا، علاوة على استخدام شواطئ دول الخليج العربي لتسيير سبل التجارة البحرية إلى قارة إفريقيا وأيضاً عبر البحار المفتوحة، لتصبح الصين بذلك تمتلك أهم طرق التجارة العالمية براً وبحراً بالشراكة مع الدول التي تمر منها هذه الطريق التجارية العالمية.

المطلب الثالث: دور الجانب الخليجي في مبادرة الحزام والطريق

أما فيما يتعلق بدور الجانب الخليجي ممثلاً بدول مجلس التعاون الخليجي العربي، فإن هذه الدول تلعب دوراً محورياً في تسيير وإنجاح هذه المبادرة بشكل ملحوظ، إذ لا يقتصر دور دول الخليج العربي على احتضانها للممرات التجارية البحرية والبرية فحسب، كباقي الدول الحاضنة لهذه الطريق، وإنما يمتد دور الشراكة الصينية مع دول الخليج فيما يتعلق بهذه المبادرة حول إنشاء علاقات بينية وشراكة حقيقية تعود بالنفع والفائدة على الطرفين، حيث أن أصدر النظام السياسي الصيني وثيقة لسياسة هذه المبادرة تجاه دول الخليج العربي في عام 2016، والتي تضمنت إجراء تعاون على مستوى الطاقة، يتمثل بتوريد الصين بمصادر الطاقة متمثلة بالنفط والغاز الطبيعي مقابل الاستفادة من موارد هذه الطريق العائدة على دول الخليج العربي، بالإضافة إلى فتح المجال أمام الشركات الصينية المتعلقة بالإنشاءات وكذلك الشراكة التجارية في مختلف الأنشطة والمجالات، وفتح الأسواق الخليجية أمام الصناعات الصينية، أضف إلى ما تقدم جعل دول الخليج العربي شريكاً أساسياً في كثير

من المجالات أهمها الشراكة في تقنيات الطاقة النوية والأقمار الصناعية ودراسات الفضاء والطاقة المتجددة، والتعاون الأمني كذلك والشراكات الصناعية وتنشيط التجارة والصناعة في دول الخليج العربي ككل (ليانجشيانج وجاناردان، 2018، ص: 3، 4).

وهو ما يشير إلى مدى أهمية دول الخليج العربي في التوجه السياسي والاقتصادي الصيني، مما ستجنيه الصين من منافع بشراكتها مع دول الخليج العربي واستخدام منطقة الخليج العربي كمحظة رئيسية للصناعات الصينية في ظل وجود مصادر الطاقة المساعدة لهذه الصناعات، وموقعها الجغرافي المميز لانطلاق هذه الصناعات والمنتجات للعالم ككل، بالمقابل ستجني دول الخليج أيضاً منافع لم تكن متاحة بهذا الشكل الملحوظ في شراكتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الرابع: التوجات والسيناريوها المحتملة للعلاقات البينية للدول محل البحث

مما لا شك فيه أن القوة الاقتصادية الناشئة للصين، وسعيها للخروج من دائرة بحر الصين الجنوبي المغلق نسبياً في وجه التوسع التجاري البحري الصيني، وسعي الصين لإعادة بناء الطرق التجارية التاريخية متمثلة بمبادرة الحزام والطريق، والتي إن نجحت بذلك، ستهدد المكانة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً في اتجاه الصين لبناء شراكة اقتصادية في هذه المبادرة مع دول الخليج العربي، وهي الركيزة الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية في تواجدها في الشرق الأوسط، والاستفادة القصوى من مقدرات هذه الدول وموقعها الجغرافي المميز، ومع ذلك،فإن هناك عدة احتمالات مستقبلية يصيغها البحث الحالي على شكل سيناريوهات محتملة لما سيبصح عليه الوضع الراهن في العلاقات البينية الصينية الخليجية، والأمريكية الخليجية كما هو مبين في المطالب التالية:

المطلب الأول: السيناريوهات المحتملة للعلاقات الأمريكية الخليجية في ظل الوجود الصيني

تتمثل السيناريوهات المحتملة للعلاقات الأمريكية الخليجية في ظل الوجود الصينية الحديث في المنطقة، وظهور ملامح التقارب بين الجانبين الصيني والخليجي على غرار الشراكة في مبادرة الحزام والطريق التجارية وما يرتبط بها من شراكات اقتصادية مختلفة، تتمثل هذه السيناريوهات في كل مما يلي:

- في ظل تراجع الاهتمام الأمريكي بالقضايا الأمنية لدول الخليج العربي، وكبح جماح القوة الإيرانية العسكرية المهددة للمنطقة ككل وعبر الميليشيات المسلحة التابعة لها في كل من اليمن والعراق، واستغلال الجانب الأمريكي لوجود تهديد محتمل من جانب إيران، وأن وجود الولايات المتحدة في المنطقة هو لصالح دول الخليج دون أي تقدم ملموس في إيقاف تلك التهديدات، فإن أحد أهم الاحتمالات هو توجه دول الخليج لبناء علاقات أكثر قوة وفعالية مع الجانب الصيني الذي يبحث بدوره عن إحداث السلام في المنطقة ليستنى له إنشاء

مبادرة الحزام والطريق في منطقة آمنة تقوم على مبدأ التعاون بين دول المنطقة كالتعاون الخليجي مع إيران من جهة وتعاون هذه الدول مع الجانب الصيني أيضاً لإتمام التعاون وعمومية المنفعة للجميع.

- يبدو أن بحث الولايات المتحدة عن مصالحها منفردة، وتراجع مصالح دول الخليج في شراكتها الأمريكية وخصوصاً منذ تولي باراك أوباما حكم الولايات المتحدة وحتى فترة حكم بايدن، فقد أتاحت الفرصة للتوغل الصيني وكذلك الروسي في المنطقة لبناء علاقات وطيدة مع دول الخليج العربي، وهو ما يشير إلى تراجع الدور الأمريكي في المنطقة وتصاعد الحضور الصيني في ضوء أول مبادرة اقتصادية تمثلت بمبادرة الحزام والطريق التي ستجعل من الوجود الأمريكي وجوداً هامشياً إلى حد ما في شراكته مع دول الخليج في ضوء وجود شريك أكثر فعالية ومنفعة لدول الخليج.

المطلب الثاني: السيناريوهات الاقتصادية المحتملة للعلاقات الصينية الخليجية وتراجع الدور الأمريكي

إن من أبرز السيناريوهات الاقتصادية المحتملة للعلاقات الصينية الخليجية ما تمثل بالنقاط التالية:

- ظهور نظام عالمي جديد قائم على ثنائية القطبية الاقتصادية متمثلة بقطب الولايات المتحدة التي لن تخرج من منطقة الخليج العربي أو الشرق الأوسط بسهولة، وإنما وجود الشريك الصيني سينافس الوجود الأمريكي، ولكون أن دول الخليج العربي تمثل الوجهة الأولى لبناء القوى المختلفة للدول الكبرى أهمها القوة الاقتصادية، فإن السيناريو المحتمل يتمثل في ظهور نظام عالمي اقتصادي جديد، قد يقود بالمستقبل إلى إعادة النظام العالمي إلى ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، وبين الصين وحلفائها من جهة أخرى، تكون منطقة الخليج محور التنافس بين الطرفين.

- تنشيط العامل الاقتصادي لدول الخليج العربي، خصوصاً بعد الثبات النسبي للتطور والتقدم في مجالات عدة أهمها مجالات الطاقة، والاقتصاد، والصناعة، والتجارة وتطوير الأسلحة في المجال العسكري، وظهور صناعات خليجية قائمة على الشراكة بين دول الخليج العربي والصين في ضوء الشراكة الاقتصادية في منطقة الخليج والقائمة على مصادر الطاقة فيها.

- محاولة الولايات المتحدة تقديم فرص وشراكة أكثر فائدة لدول الخليج العربي للحد من التوغل الصيني في المنطقة، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق دول الخليج العربي منافع في شراكته مع الصين على صعيد التقدم والتطور الاقتصادي ككل، وكذلك في شراكتها مع الولايات المتحدة التي ستقدم مبادرات اقتصادية للفت انتباه دول الخليج العربي وتقديم منفعة تنافس فيها ما تقدمه الصين.

الخاتمة

في ضوء ما تقدم، فقد توصلالبحث إلى النتائج التالية:

- تمتلك دول الخليج العربي أهمية واسعة النطاق تتمثل في أهمية الموقع الجيوستراتيجي والذي يتوسط منقطة الشرق الأوسط وهي المنطقة الأكثر أهمية عالمياً لتوسطها القارات الثلاث الآسيوية والإفريقية والأوروبية علاوة على كونها نقطة اتصال وتواصل لجميع الدول المتقاربة معها، والدول ذات الجوار الجغرافي الموسع، وهو ما يعطي المنطقة أهمية تجارية لربطها الدول والأسواق التجارية لكثير من دول العالم ببعضها البعض.
- كما تمتلك دول الخليج العربي أهمية على مستوى الجانب الاقتصادي والاستهلاكي والطاقوي، حيث تعتبر دول الخليج العربي سوقاً استهلاكياً واسعاً بالنسبة للصناعات الأجنبية للدول الكبرى الباحثة عن تلك الأسواق لتسويق منتجاتها وصناعاتها المختلفة، بالإضافة إلى ما تمتلكه المنطقة من مخزون هائل من الطاقة ممثل بالنفط والذي يعادل نحو (28%) من المخزون العالمي من النفط، ناهيك عن امتلاكها مخزون كبير من الغاز الطبيعي جعل كل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية في قائمة أكبر دول العالم المنتجة للغاز الطبيعي، وهو ما يشكل أهمية كبرى بالنسبة للقوى الكبرى الباحثة عن مصادر الطاقة في هذه المنطقة.
- وأظهرت نتائج البحث أهم محددات السياسة الخارجية بالنسبة لكل من الولايات المتحدة وجمهورية الصين تجاه دول الخليج العربي والتي تمثلت بكل من محدد الطاقة والاقتصاد وأيضاً المحدد الجيوستراتيجي، إذ تشكل هذه المحددات بنية السياسات الخارجية لكل من الولايات المتحدة والصين تجاه دول الخليج العربي للاستفادة الممكنة من شراكتها مع دول الخليج.
- وأظهرالبحث سعي الولايات المتحدة للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، لتحقيق العديد من المصالح الأمريكية، أهمها المصالح الاقتصادية والسيطرة على الممرات التجارية البحرية فيها، ولكي تعمل على الحد من سيطرة الصين على ذلك البحر وبالتالي الاستفادة منها فيما يعزز مكانتها الاقتصادية وخصوصاً التجارية منها وتمكنها من الوصول إلى العالم أجمع بتجارتها البحرية.
- وأظهرالبحث أن أحد أهم الحلول الممكنة للصين للخروج من معضلة بحر الصين الجنوبي، وتهديد الولايات المتحدة المستمر لأي تحرك صيني يمكنها من السيطرة إما ببناء علاقات بينية أو بالسيطرة العسكرية على المقاطعات والدول في بحر الصين الجنوبي، فكان الحل الأمثل هو إعادة بناء مشروع طريق الحرير تحت مسمى مبادرة الحزام والطريق والتي تعمل على ربط جمهورية الصين بطرق تجارية مع دول الجوار الجغرافي والجوار الموسع لتتمكن من تأمين طرق التجارة لديها عبر تلك الدول إلى العالم أجمع، ومثلت دول الخليج العربي أحد أهم محطات هذه الطريق.

- إن دور دول الخليج العربي في مبادرة الحزام والطريق يُعد الأكثر أهمية من بين العديد من الدول، لما ستقدمه الصين من منافع لهذه الدول، قائمة على شراكات صناعية وطاقوية نووية، وتجارية، وسياسية وأمنية وخلاف ذلك من منفاع مقابل تأمين الطرق الفرعية لمبادرة الحزام والطريق، وأيضاً مقابل توفير مصادر الطاقة للصين، سواءً في الداخل الصيني أو للمشاريع التي ستقام بالشراكة ما بين الصين ودول الخليج ضمن مصانع يتم إنشائها بدول الخليج نفسها ومن ثم تصدير منتجاتها من هذه الدول وإلى قارتي آسيا وإفريقيا بالطرق التجارية المرتبطة بها براً وبحراً.
- وأظهرالبحث عدة سيناريوهات تبين أثر القوة الاقتصادية الصينية الناشئة على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، والتي كان من أبرزها إنشاء علاقات صينية خليجية قائمة على التعاون ما سيحد من النفوذ الأمريكي في المنطقة لوجود شريك أكثر نفعاً لهذه الدول، وبالتالي التوجه نحو نظام عالمي حديث يقوم على ثنائية القطبية الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة، والتي ربما تقود أيضاً إلى مجالات أخرى كالمجال العسكري خلال تعظيم القوة الصينية، بالإضافة إلى محاولة تقديم الولايات المتحدة مزايا تعاونية أخرى لدول الخليج للحد من السيطرة الصينية وبالتالي تحقيق دول الخليج لمنافع في شراكتهم مع جانبي التنافس العالمي.

Abstract

The impact of the emerging Chinese economic power on the relations between the United States of America and the Arab Gulf Cooperation Council countries: a case study of the Belt and Road Initiative 2013-2023

By Saeed obaid alktebi

The study aimed to reveal the impact of the emerging economic power on relations between the United States and the countries of the Arab Gulf Cooperation Council, in the light of the Belt and Road trade initiative. The study reached several conclusions, the most prominent of which was the great importance of the Arab Gulf countries represented by the strategic geographical location that mediates the Middle East, which in turn works to link the three Asian, African and European continents to each other by land and sea, in addition to the importance of possessing energy represented by oil and natural gas, and that This importance formed one of the most important determinants of US and Chinese foreign policy towards the region. On the other hand, the study showed that the control of the United States over the South China Sea led to the limitation of China's commercial capabilities and its expansion in its maritime trade routes, which led the Chinese side to establish the (Belt and Road) initiative, relying on international partnerships, the most important of which is the partnership with the Arab Gulf countries that It possesses one of the most important geographical locations, in addition to possessing energy resources, which in turn will activate the Chinese economy, increase the effectiveness of trade, and achieve benefits for both China and the Arab Gulf countries. As a result, the study presented several scenarios, the most important of which was building inter-trade relations between China and the Arab Gulf states, which would lead to a reduction in the American presence and control in the Arab Gulf region, and achieve benefits for both the Chinese and Gulf sides, and thus the United States' endeavor to achieve a balance between it and the Arab Gulf states. China and its attempt to present economic initiatives that are more beneficial to the Arab Gulf countries as an attempt to compete with China in this region, which will lead to the emergence of a new world order based on economic bipolarity between the United States and China, and that the Gulf countries are the focus of competition between the two sides.

Keywords: the United States, the Republic of China, the Arab Gulf countries, the China Sea, the Belt and Road Initiative.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

لقد تم الاعتماد على المصادر العربية التالية:

1- الكتب العلمية

البستكي، نصره (2003)، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، ط: 1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

حرزلي، أميرة (2020)، العلاقات الروسية – الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا المدلية منذ 2011، ط: 1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية.

دودين، هالة (2020)، العلاقات الصينية الأمريكية ما بين الحرب التجارية وفايروس كورونا، بريلين: المركز العربي الديمقراطي.
الشمري، مصطفى (2013)، عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، ط: 1، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع.
صادق، محمد (2014)، أمن الخليج العربي: الواقع وآفاق المستقبل، ط: 1، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
قوانغ، شيوي (1987)، جغرافيا الصين، ترجمة: محمد أو جواد، ط: 1، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية.

2- الرسائل الجامعية (ماجستير & دكتوراه)

براهم، سمير (2022)، التنافس الصيني – الأمريكي في بحر الصين الجنوبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر.
زكرياء، بن سماعيل (2013)، أبعاد التواجد العسكري الأمريكي في شرق آسيا والباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
المهري، عبد العزيز (2010)، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقراره خلال الفترة 1990 – 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

3- الأبحاث والمجلات العلمية

دندن، عبد القادر (2019)، مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادي، مجلة قضايا آسيوية، المجلد 1، العدد (1).
شيخاوي، سليم (2021)، الاستراتيجية الأمريكية تجاه أمن الخليج العربي بعد 1991، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد (1).
صلاح، علي (2018)، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة.
القطب، إسحاق (1978)، التحضر في الوطن العربي: منطقة الخلي العربي جغرافياً وتاريخياً، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر.
مصخور، باهر (2019)، العلاقات العراقية – الصينية في مرحلة ما بعد إقامة الشراكة الاستراتيجية 2015: نحو إنشاء آلية للحوار الاستراتيجي العراقي – الصيني، مجلة الصباح البغدادية، المجلد 1، العدد (1).
ياغي، محمد (2021)،مراجعات الشركاء: موقع دول الخليج في توجهات بايدن الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

4- المصادر المعربة

تاكو، روبرت (1981)، أعراض القوة الأمريكي: سلسلة دراسات استراتيجية، بيروت: ترجمة ونشر مؤسسة الأبحاث العربية.
ليانجشيانج، جين، وجاناردان، إن (2018)، مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج العربي، ترجمة أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، الإمارات العربية المتحدة.

5- المراجع الأجنبية

Cook, Steven (2021), Major Power Rivalry in the Middle East, Center for Preventive Action, USA.
Mackle, Alex (2021), The US-China Economic Relationship, Oxford Economics, United kingdom.
The current US Census Bureau world population, (2023), Oil Producing Countries 2021, 20/5/2023, https://worldpopulationreview.com/country-rankings/oil-producing-countries.
INN: OIL AND GAS, (2023), List of countries owning natural gas 2023, dataL 20-5-2023, https://investingnews.com/top-natural-gas-producers/.
World Trade Organization (WTO), (2023), Economic Indicators in the Middle East, World Trade Organization site, 20/5/2023, https://www.wto.org/.
Oil & Gas Journal- USA, (2023), "2021 worldwide oil and gas reserves down, oil production up modestly", 22-5-2023, https://www.ogj.com/.